



كيف تزعزع حرب إسرائيل - حماس

استقرار القرن الإفريقي؟

بقلم: أليكس دي وال

ترجمة: عبد الرحمن الغالي

يشكل هجوم حماس على إسرائيل وما نتج عنه من قتل الإسرائيليين، وما أعقب ذلك من حرب إسرائيل لمحو غزة مدعومة من الولايات المتحدة زلزالاً سياسياً في الشرق الأوسط، ترج هزاته الصراع السياسي في القرن الإفريقي وهو الأمر الذي قد يطيح بمعمار السلام المترنح أصلاً في الإقليم. ولعل من السابق لأوانه معرفة شكل الانقراض التي ستنتج، ولكن يمكننا الآن رؤية اتجاه سقوط بعض الأعمدة ذلك المعمار.

الأثر الأكثر وضوحاً هو أن الحرب الإسرائيلية - الفلسطينية قد شرعنت الاحتجاج ونشطته على طول الإقليم. دلت حماس أن إسرائيل ليست قوة لا تقهر وأن فلسطين لا يمكن محوها بعد الآن.

هناك الكثيرون في الشارع العربي والشارع الإسلامي (الأوسع والأشمل) صاروا مستعدين للتغاضي عن سجل حماس الفظيع كسلطة عامة (حكومية) وتبنيها الإرهاب لأنها تجرأت على الوقوف بوجه إسرائيل وأمريكا وأوروبا. أيضاً، فقد حفزت جرأة حماس الإسلاميين مثل الشباب الصومالي بجرعة منشطة، ومع تراجع عملية الاتحاد الإفريقي لحفظ السلام في الصومال تبقى حركة الشباب تهديداً، ومن المحتمل أن تتشجع لتكثيف عملياتها في الصومال وكينيا المجاورة.

أعطى الرئيس الكيني وليم روتو تأييداً قوياً لإسرائيل في نفس الوقت الذي دعا فيه لوقف إطلاق النار. وبالنسبة لأمريكا وأوروبا فإن كينيا هي الدولة المحورية لاستقرار القرن الإفريقي، ولكنها في حاجة ماسة للعون المالي لتحمل هذا العبء.

تحظى الحرب باهتمام مصر الكامل وترعب الرئيس عبد الفتاح السيسي الذي يمشي على حبل رفيع بين تبني الاحتجاجات المؤيدة للفلسطينيين وبين قمعها.

أمن البحر الأحمر

البحر الأحمر استراتيجي بالنسبة لإسرائيل. ربع تجارة إسرائيل البحرية تتم عبر مينائها في إيلات على خليج العقبة. وهو مدخلها للبحر الأحمر. وميناء إيلات هو الباب الخلفي لإسرائيل وهو حيوي في حال تعرض ساحل البحر الأبيض المتوسط للتهديد. نظرت إسرائيل منذ أمد بعيد لدول ساحل البحر الأحمر: الأردن، مصر، السعودية العربية، اليمن، السودان، إريتريا، والصومال كقطع أحجية متناثرة على تخوم أمنها القومي.

تاريخياً تقاسمت مصر (مع إسرائيل) نفس الهم. بلغت عائدات قناة السويس في العام الماضي ٩,٤ بليون دولار كثلث أكبر عائد عملات صعبة بعد تحويلات المصريين العاملين بالخارج وبعد السياحة. لا يمكن لإسرائيل ولا مصر أن تتحمل اضطراب أمن الملاحة من السويس لإيلات لخليج عدن.

البحر الأحمر أيضاً نقطة ارتكاز في مبادرة الحزام والطريق الصينية حيث توجد القاعدة العسكرية الصينية الوحيدة ما وراء البحار (والتي للدقة تُسمى منشأة) في ميناء جيبوتي قرب باب المندب المضيق الضيق بين خليج عدن والبحر الأحمر. أكثر من ١٠٪ من التجارة العالمية البحرية تحملها ٢٥,٠٠٠ سفينة تمر عبر هذه المضيق كل سنة.

وبعد أن أهملت المملكة العربية السعودية ساحلها على البحر الأحمر لعقود سابقة، استيقظت لأهميتها في العقد الأخير. وفي الثمانينيات ووسط مخاوف من أن تعطل إيران حركة سير الناقلات عبر الخليج الفارسي، أنشأت السعودية خط أنابيب من الشرق للغرب من حقول النفط في عقيق (الصحيح حقل بقيق - المترجم) لميناء ينبع على البحر الأحمر والذي عادت أهميته الاستراتيجية للواجهة.

وبالتوازي تسير الإمارات العربية المتحدة على نفس الطريق لضمان احتكار موانئ خليج عدن الذي يشكل المداخل الشرقية للبحر الأحمر. فقد ضمت بحكم الأمر الواقع جزيرة سوقطرة اليمنية للقاعدة البحرية. وفي هذا السياق، تتطلع الإمارات العربية المتحدة لموطئ قدم في البحر الأحمر نفسه وسلسلة من الدول التابعة في الساحل الأفريقي.

كل هذه العوامل زادت من كثافة التكاليف لتأمين قواعد بحرية عسكرية في البحر الأحمر وخليج عدن. وبالفعل تستضيف جيبوتي قاعدة (كاب ليمونير) الأمريكية مع منشآت أخرى فرنسية وإيطالية ويابانية وصينية. تبحث روسيا وتركيا بشدة عن قواعد أيضاً بالتركيز على بورتسودان في السودان وعلى طول ساحل إريتريا.

دول الخليج المتمكنة

قبل الأزمة الراهنة بوقت طويل أصبحت دول شرق أوسطية تهيمن على الصراع السياسي في القرن الإفريقي. وقد تكثفت هذه العملية الآن. فبعد عقود من المنافسة بين السعودية وإيران لكسب ولاء السودان وإريتريا ما زالت النتائج على الأرض متأرجحة في اتجاهات مختلفة. فقد أبرم الجنرال عبد الفتاح البرهان الشريك السياسي السابق لبنيامين نتينياهو والموقع على اتفاق ابراهام، أبرم اتفاقاً مع إيران في توقيت سيء في أوائل أكتوبر ٢٠٢٣ للحصول على أسلحة الأمر الذي أخرج تواصله مع مصر والسعودية. وفي الفترة الأخيرة تصادم طموح تركيا وقطر الإقليمي مع الرياض وأبوظبي لاسيما حول الإخوان المسلمين الذين تدعمهم الدولتان الأوليان وتعارضهم الأخيرتان. آخر المنافسات ظهوراً هو التنافس بين السعودية والإمارات.

لقد وضعت السعودية نفسها كدولة ارتكاز للإقليم، وأثناء ترشحه للرئاسة وصف جو بايدن السعودية بالمنبوذة، ولكنها اليوم لا غنى عنها للولايات المتحدة.

ومن بين الدول العربية كانت الإمارات العربية المتحدة الأكثر تحفظاً في إدانة إسرائيل لأفعالها في غزة. كما قالت إنها لا تخلط التجارة بالسياسة، وتعني أنها ستستمر في تطبيق اتفاقات التعاون الاقتصادي التي وقعها مع إسرائيل في أعقاب اتفاقات ابراهام. كما تقع الإمارات في قلب ممر (الهند - الشرق الأوسط - أوروبا India-Middle East-Europe Corridor الذي ترعاه الولايات المتحدة والذي تم الاعلان عنه في قمة مجموعة الدول العشرين في سبتمبر (الماضي) في الهند كرد فعل لمبادرة الحزام والطريق الصينية.

للإمارات العربية يد مطلقة في القرن الإفريقي، وفي السنوات الخمس الماضية تحركت بسرعة أكبر وبحسم أكبر من السعودية.

مصير السودان بين الرياض وأبوظبي

بعد اندلاع الحرب في السودان في أبريل، كانت الوساطة السعودية الأمريكية المشتركة في جزء كبير منها هدية من واشنطن في محاولة لإصلاح الجسور مع المملكة. استؤنفت المحادثات في جدة في أواخر أكتوبر مع جدول أعمال متواضع لوقف إطلاق النار والمسارات الإنسانية ومسار مدني شكلي تم تفويضه للاتحاد الإفريقي والذي لم يُظهر التزاماً ولا كفاءةً. وفي هذه الأثناء تدعم الإمارات الجنرال محمد حمدان دقلو المعروف باسم حميدتي والذي يطرد الآن القوات المسلحة السودانية خارج معاقلها المتبقية في الخرطوم. جاء هذا بعد أكثر من ستة أشهر من القتال اكتسبت فيه قوات حميدتي (الدعم السريع) سمعة البطولة العسكرية والتجاهل الشنيع لكرامة وحقوق المدنيين. وعلى الرغم من الاشمئزاز الواسع ضد قوات الدعم السريع لا سيما في أوساط الطبقة الوسطى السودانية، بقي رئيس دولة الإمارات محمد بن زايد آل نهيان المعروف ب (MBZ) متمسكاً برجله.

وكمسؤول عن حطام العاصمة السودانية سيكون حميدي قريباً في موقف يمكنه من إعلان حكومة وربما دعا المدنيين بغرض عمل طلاء من الشرعية. وما يمنعه هو محادثات وقف إطلاق النار بجدة، وفي هذه الأثناء يطرح خصمه الجنرال عبد الفتاح البرهان خطة لتكوين حكومة مقرها ببورتسودان الأمر الذي يزيد من احتمالية وجود حكومتين متنافستين كما هو الحال في ليبيا. المفاوضات الحقيقية هناك هي بين الرياض وأبوظبي، وإذا اتفقت العاصمتان على صيغة فستباركها أمريكا والاتحاد الإفريقي وستعرض على السودانيين كأمر واقع.

إثيوبيا تتحول لدولة مارقة

حكم رئيس الوزراء أبي أحمد في إثيوبيا مؤمّن ومضمون بالكنز الإماراتي. وهناك تقارير أن محمد بن زايد دفع تكاليف قصر أبي أحمد الجديد الواسع وهو مشروع مترف تم دفع قيمته كـ ١٠ بليون دولار خارج الميزانية. أخبر أبي أحمد المشرعين وصناع السياسات في إثيوبيا أن هذه الفاتورة ليست من شأنهم لأنها مُولت بتبرعات خاصة مباشرة له. على ذات النسق، فللمشاريع العملاقة الأخرى داخل وحول العاصمة أديس أبابا مثل المتاحف الجذابة والمتنزهات الترفيهية مصادر تمويل معتمدة وغير شفافة.

اعتمدت حروب إثيوبيا على السخاء الإماراتي، انتصرت القوات الإثيوبية الفيدرالية على التغراي وأجبرتهم على الاستسلام المذل قبل عام، بسبب الترسانة - خاصة المسيرات - التي زودتها الإمارات. ويلوّح أبي أحمد بسيفه ضد حليفته السابقة إريتريا مطالباً بمنح إثيوبيا الجبسة ميناءً وإلاً ستأخذ ميناءً بالقوة. الهدف القادم هو عصب في إريتريا، ولكن جيران آخرين مثل جيبوتي والصومال يحسون بالقلق أيضاً.

تجد إريتريا نفسها، على خلاف المتوقع، في خانة صاحب «قوة الأمر الواقع»، وهي تستمتع بهذا الدور وتُعبّر باقتضاب عن رفضها للانضمام للخطاب المربك من أديس أبابا. وفجأة صار لها حلفاء في جيبوتي وأرض الصومال والصومال وحتى كينيا وجميعهم مهددون بعدوانية أبي أحمد.

إذا غزا أبي إريتريا فسنتهك القاعدة الدولية الأساسية - حُرمة حدود الدول - ويخاطر باغراق اقتصاده الفاشل أصلاً في عمق الكارثة. وسيشكل هذا مأزقاً للإمارات فهي مستعدة لتجاوز القواعد الجماعية، ولكن أن تنقذ عميلها الضال في أديس أبابا وتعرض موقفها الرابع في السودان للخطر فهذا أمر مختلف. وهذا كذلك سيضع السعودية أمام معضلة وهي هل تدعم دكتاتور إريتريا سيء السمعة أسياس أفورقي؟

أمريكا والسلام الإفريقي

السلام والأمن في إفريقيا ليسا من أولويات إدارة بايدن. وعلى الرغم من الالتزام الخطابي بنظام دولي قائم على القواعد والقوانين، فإن واشنطن لم تحم السلام وهيكل الأمن الذين تم بناؤهما بشق الأنفس، كما أنها لم تضع الأزميتين الإثيوبية والسودانية في طاولة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وبينما كانت أمريكا تنشر مظلتها الأمنية على شبه الجزيرة العربية، كانت لبلدان القرن الإفريقي الفرصة لتطوير أنظمة السلم والأمن الخاصة بها والمبنية على هيكل متعدد الأطراف ذي طبقات يضم المنظمة الإقليمية - الهيئة الحكومية للتنمية the InterGovernmental Authority on Development والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة مع بعثات سلام يمولها الأوروبيون.

هذا السلام الإفريقي الناشيء كان أصلاً معرضاً للخطر بسبب انسحاب الولايات المتحدة وتزايد تدخل قوى الشرق الأوسط المتوسطة في المنطقة. لقد سمح الرئيس دونالد ترامب لوسطائه المفضلين: مصر، إسرائيل، السعودية والإمارات بالسعي لتحقيق مصالحهم في القرن الإفريقي ولم تغير إدارة بايدن ذلك.

من المحتمل أن تكون الإدارة مهتمة بشأن السلام والأمن وحقوق الإنسان في إفريقيا، ولكن طالما بقيت إدارة السياسة الأمريكية تجاه القرن الإفريقي في يد مكتب إفريقيا بوزارة الخارجية والتي نادراً ما يجد دبلوماسيها الوقت للنظر في الملفات الإفريقية الذي يجده نظراؤهم في ممالك الخليج فإن وجهات نظر واشنطن ستبقى مفارقة للصواب. لن يستفيد القرن الإفريقي حينما يحضر الموظفون «نقاط الحديث» للرئيس بايدن أو لوزير الخارجية أنتوني بلينكن أو لمستشار الأمن القومي جيك سوليفان ليتحدثوا لنظرائهم العرب. إن ما يجعل الإقليم في أزمات متعمقة وتحت رحمة تقاطعات وتقلبات السياسة القاسية هو ترتيب الأولويات.

إن الممارسة الأمريكية الراسخة المتمثلة في معاملة إسرائيل كاستثناء من القانون الدولي انتقلت عدواها لحلفاء إسرائيل والمدافعين عنها على امتداد الشرق الأوسط، وهم الذين يقومون حالياً بتفكيك الركائز المترنحة أصلاً لنظام الأمن والسلم في القرن الإفريقي والقائم حالياً على التقاليد/الأعراف الإفريقية. وهذه الدول الإفريقية الأكثر حاجة لتعددية قائمة على المبادئ تدفع الثمن هذه الممارسة!

رابط المقال الأصلي: <https://responsiblestatecraft.org/israel-hamas-africa/>